



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس أكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: مالية مؤسسة



استخدام نسب التحليل المالي كمعلومات لاتخاذ

القرارات الإدارية

دراسة حالة - شركة روائح الورود- الوادي

تحت إشراف الدكتور :

* كمال ديدة

من إعداد الطلبة :

- تركي جباري
- الأطرش حاج الصغير
- صحراوي عبد الحمي
- عطا الله عبد الكريم

السنة الجامعية: 2019/2018

نشكر

قال الله تعالى " لنن شكرتم لأزيدنكم "
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "
نشكر الله عز وجل ونحمده على منحه لنا القوة والإرادة للقيام بهذا
العمل ونسأله التيسير والتثبيت

بأسمى معاني الشكر والتقدير والاحترام نتقدم بجزيل الشكر إلى
الأستاذ المؤطر:

" جمال حيدمة "

لمجهوداته التي بذلها معنا وتوجيهاته القيمة والتي أمدنا بها في
سبيل نجاح هذا العمل.

كما لا أنسى أن أشكر محافظ الحسابات بن خليفة جلول و كل عمال
مؤسسة روائع الورود _ الوادي _ على تعاونهم معنا

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل .

الأهل

أهدي هذا العمل إلى كافة أفراد عائلتي الذين

وقفوا إلى جانبي طيلة المتوار الدراسة .

إلى كافة أصدقائي وزملائي في الدراسة .

إلى كافة من ساعدني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع .

عبد الكريم



الأهل

أهدي هذا العمل المتواضع إلى:

الوالدين أطال الله في عمرهما بالصحة والعافية

وإلى إخوتي وأخواتي

وإلى الزوجة الكريمة وأبنائي أفاضوا ومحمد البشير

إلى أصدقائي وزملائي في الدراسة

حامد الصغير





الافتاء

إِلَى مَنْ أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْفَظَهُمَا، وَالرَّبِّي وَوَالِدَتِي، إِلَى مَنْ أَتَمْنِي طَمَحَ كُلِّ خَيْرٍ،

أَبْنَائِي وَإِخْوَانِي وَأَخَوَاتِي الْأَعْزَاءَ،

إِلَى أَصْدِقَائِي الطَّيِّبِينَ،،

إِلَى زَمَلَائِي الْكِرَامِ،،

إِلَى كُلِّ مَنْ سَاهَمَ فِي إِتْجَارِ هَذَا الْعَمَلِ الْمَتَوَاضِعِ،،

أَهْدِي هَذَا الْبَحْثَ،،

جباري





الافتتاح

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله
وصحبه الكرام أهدني هذا العمل المتواضع إلى الوالد رحمه الله وإلى
الوالدة الكريمة سفاها الله وإلى كل الأخوة والأخوات وإلى العائلة
الصغيرة محمد البشير أسمى زكرياء حفظهم الله.

وإلى من ساقهم القدر إلى رفقاء العمل والدراسة وإلى وطني الجريح الذي
يمر بأيام صعبة أرحمهم الله أجمعين خاتمين

عبد المحي



ملخص

من خلال الدراسة التي قمنا بها تبين لنا أهمية الضرائب في الدولة، وبما ان القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة طرات عليه عدة تغيرات وتعديلات حسب الحاجة والمعايير والمتطلبات الجبائية، فأن الجدير بالذكر ان تؤخذ بعين الاعتبار كل المعايير المحاسبية من اجل تسهيل الاتصال بين الحاجات المحاسبية والجبائية.

وتم اختبار أيضا وفقا لدراسة التقويمية انه تم الغاء كل من قباضة ومفتشية وضمها في مركز الضرائب موحد (الهيكلية الجبائية) وهذه الأخيرة لها دور إيجابي في تحسين الأداء الجبائي من حيث التقسيمات التي قامت بها، وهذا يؤدي الى زيادة الإيرادات والحد من التهرب الضريبي .

كما تبين لنا أيضا ان الضريبة على أرباح الشركات وفق للنظام المحاسبي الجديد تختلف عن النظام القديم من عدة جوانب من الناحية الحساب والمعالجة .

الكلمات المفتاحية: الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات – النتيجة الجبائية، تسبيقات

Résumé:

L'étude montre l'importance des taxes dans le pays: étant donné que la loi impose des modifications et des amendements en fonction des besoins, des normes et des exigences fiscales, il est à noter que toutes les normes comptables sont prises en compte afin de faciliter la communication entre les besoins en matière de comptabilité et de fiscalité.

En outre, selon l'étude d'Al-Qa'amiyya, le Trésor et l'inspectorat ont été supprimés et inclus dans le centre fiscal unifié, qui jouent un rôle positif dans l'amélioration de la performance fiscale en termes de divisions, ce qui entraîne une augmentation des revenus et une réduction de l'évasion fiscale.

Nous avons également constaté que l'impôt sur les bénéfices des sociétés selon le nouveau système de comptabilité était différent de l'ancien système pour de nombreux aspects de la comptabilité et du traitement.

Mots clés: Impôt, Impôt sur les bénéfices des sociétés - Résultat de l'impôt, Avanc

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص الميزانيات للسنوات 2018/2017/2016	21
02	حساب نسب السيولة	21
03	حساب نسب النشاط	23
04	حساب نسب التمويل	25
05	حساب صافي الربح بعد الضريبة	26
06	نسب الربح إلى المبيعات	26
07	نسب الربح إلى الأموال المستثمرة	27

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول لسنة 2016	35
02	ميزانية الأصول لسنة 2017	38
03	ميزانية الأصول لسنة 2018	41

فهرس الموضوعات

إهداء.....	
ملخص.....	
I قائمة الجداول	
I قائمة الملاحق	
II فهرس الموضوعات	
..... مقدمة عامة	

الفصل الأول: تقديم المؤسسة (ميدان الدراسة)

المبحث الأول: تعريف بالمؤسسة (ميدان الدراسة).....	3
المطلب الأول : لمحة تاريخية :.....	3
المطلب الثاني : لمحة تنظيمية.....	4
المبحث الثاني : مفاهيم نظرية للمبحث.....	6
المطلب الأول : ماهية التحليل المالي.....	6
1 - مفهوم التحليل المالي.....	6
2 - أهداف التحليل المالي :.....	6
يهدف.....	6
المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار و أساليبه.....	7
1 - أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار :.....	7
2 - أساليب التحليل المالي :.....	7
المطلب الثالث: ماهية النسب المالية:.....	8
1 -تعريف النسب المالية:.....	8

- 2 - دور النسب المالية وإستخدامها في إتخاذ القرار : 9
- 3 - أنواع النسب المالية: 9

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (معالجة المشكل المطروح)

- المبحث الأول: طرق وأدوات الدراسة..... 20
- المطلب الأول: الطريقة التي أعتمدت عليها الدراسة..... 20
- المطلب الثاني : الأدوات التي استعانت بها الدراسة..... 20
- المبحث الثاني: دراسة تصورية للحل المقترح وفقا للطريقة والأدوات معالجة المشكل المطروح..... 21
- أولا . حساب نسب السيولة: 21
- ثانيا . حساب نسب النشاط: 23
- ثالثا حساب نسب التمويل: 25
- رابعا نسب المردودية (الربحية): 26
- الخاتمة العامة 29
- قائمة المصادر والمراجع..... 31
- الملاحق 34

مقدمة عامة

تعتبر عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية ، بالشيء الصعب بحيث لا يمكن إعطاء قرار كامل و صائب ، بدون التحليل المالي فهو يعتبر المساعد الأهم بالنسبة لمتخذي القرارات، من خلال أدواته المستخدمة في إعطاء الوضعية الحقيقية للمؤسسة، ومن هذا يشكل التحليل المالي للميزانية و أرصدة المؤسسة ، الإطار الملائم لإجراء عملية التشخيص على اعتبار أن كل اختلاف في وضعية المؤسسة، سوف يظهر من خلال بعض المؤشرات و النسب المالية ، بعض تقلص غير عادي في عناصر الميزانية و جدول حسابات النتائج، و هذا ما ينعكس جليا على مستوى نتائجها و حساباتها السنوية

وضمن ما تقدم فان الإشكالية التي يمكن أن نتطرق إليها كالسؤال الرئيسي

● دور إستخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات الإدارية ؟

الفصل الأول:

تقديم المؤسسة (ميدان الدراسة)

المبحث الأول: تعريف بالمؤسسة (ميدان الدراسة)

المطلب الأول : لمحة تاريخية :

تعتبر شركة روائح الورود أولى شركات مجموعة الورود و أكثرها عراقا في الجزائر ، تواصل صنع العطور منذ نشأة شركة الأم سنة 1963 و تعرف شركة روائح الورود على أنها شركة ذات مسؤولية محدودة SARL أسست في 15 جويلية 1983 برأسمال إجتماعي قدره 500,000,000 دج تنتمي الى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (قطاع الصناعات الخفيفة) حيث تعتمد في نشاطها على تصميم و تطوير و تسويق العطور .

مديرها يتمثل في السيد جديدي محمد البشير الذي يمتلك 94% و شريكه محمد رياض جديدي بنسبة 6% ومن أهم منتجاتها :

- ماء التزيين

- مزيل الروائح

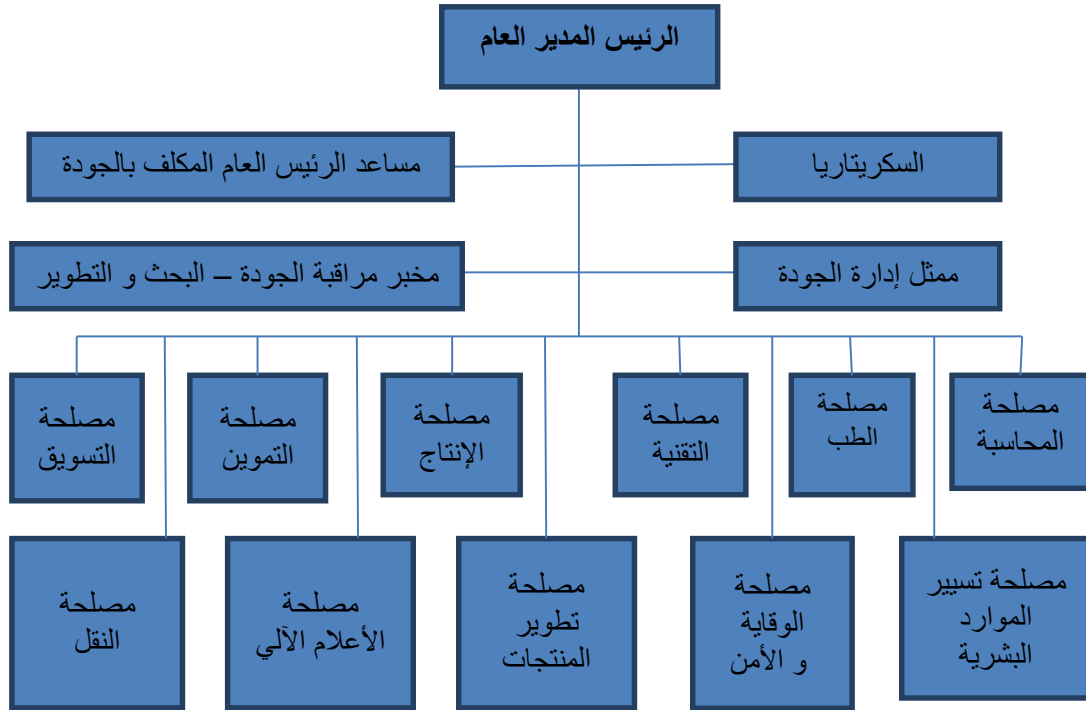
- مناديل معطرة

لمحة جغرافية :

تقع شركة روائح ورود في ولاية الوادي في المنطقة الصناعية لبلدية كوينين ، و هي أحد ثلاث شركات المجمع الصناعي للورود و الذي يتربع على مساحة 25000 م²

المطلب الثاني : لمحة تنظيمية

الهيكل التنظيمي لشركة الورود للعطور :



وحسب الهيكل التنظيمي للشركة توزع المسؤوليات و المهام و تنظيمها و نذكر منها :

1 - الرئيس المدير العام :

هو مالك الشركة و مسيرها ، يشرف على جميع التعليمات داخل و خارج الشركة و تحديد سياسة الشركة

2 - مساعد المدير المكلف بالجودة :

يعتبر مستشار الرئيس فيما يخص الجودة و يساعد المدير في مهامه و يتابع السير الحسن لنشاط المؤسسة

3 - السكرتاريا :

الاستقبال و تنظيم عمل المدير

4 – ممثل الجودة :

تتمثل مهامه في نشر نظام إدارة الجودة داخل الشركة ، المراقبة الدورية لمنظمة الجودة تحت الأهداف المسطر لها و تخطيط و تسيير المراقبة الداخلية

5 – مخبر مراقبة الجودة – البحث و التطوير :

يهتم بكل ما يتعلق بمراقبة الجودة و يعمل على المراقبة التقنية للمواد الأولية و المنتجات النصف المصنعة ، و المنتجات النهائية وفقا للمعايير المحددة مسبقا .

أما بالنسبة للمصالح الموجودة في الشركة سنأخذ مهام مصلحة المالية و المحاسبة فقط

6 – مصلحة المالية و المحاسبة :

تتمثل مهامها في إعداد الميزانية ، تنظيم و ترتيب الفواتير ، وصولات التسليم و الاستلام ، أجور العمال ، وكل ما يتعلق بالمعلومات المالية للشركة سواء مع الوثائق أو الموردون أو الزبائن .

المبحث الثاني : مفاهيم نظرية للبحث

المطلب الأول : ماهية التحليل المالي

1 - مفهوم التحليل المالي

فقد وردت تعريف كثيرة للتحليل المالي تختلف باختلاف المنهج العلمي المتبع ، ونذكر منها

فيما يلي ¹ :

* التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار، و تقييم أداء المؤسسات في الماضي و الحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل.

* إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ قرارات.

فهو بهذا المعنى علم يختص بصناعة المعلومة لمساعدة ذوى الصلة باتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسة.

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التحليل المالي ما هو إلا دراسة للقوائم المالية بعد تبويبها التبويب الملائم، وذلك باستخدام أدوات معينة من أجل الوصول إلى نتائج تساعد على تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.

2 - أهداف التحليل المالي :

يهدف التحليل المالي بشكل عام إلى تقييم أداء المؤسسة من زوايا متعددة، وبكيفية تحقق أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة، وذلك بقصد تحديد مواطن القوة والضعف، ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمؤسسة، ويمكن بشكل عام حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية² :

- التعرف على الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة.

- معرفة قدرة المؤسسة على خدمة ديونها وقدرتها على الاقتراض.

- تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة.

¹ - كياس علي ، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم ، ماستر تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير ،

جامعة مستغانم ، سنة 2015/2016 ، ص 3 .

² - اليمين سعادة ، إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس

و المراقبة العلمية - سطيف، ماجستير إدارة أعمال ، جامعة باتنة ، سنة 2008/2009 ، ص 4 .

- الحكم على كفاءة الإدارة؛ - تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة .

- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقويم .

المطلب الثاني : أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار و أساليبه

1 - أهمية التحليل المالي لمتخذ القرار :

تعتبر البيانات المحاسبية ضعيفة الدلالة بحيث لا تعكس بالضرورة كفاءة الأداء الاقتصادي للمؤسسة إلا إذا قمنا بتحليلها و تفسيرها قصد التأكد من نطاق النتائج المحققة مع الأهداف المسطرة ، ومن الأكيد أيضا أن قوة أداء النشاط الاقتصادي و نجاحه مرتبط بقرارات الإدارة ، هذه الأخيرة تتطلب سلسلة مستمرة من الاختيار بين البدائل ، و هذه الاختيارات تستند أساسا على التحليل المالي الذي يدرس الوضع المالي للمؤسسة و حركة الموارد المالية فيها¹

2 - أساليب التحليل المالي :

ويقوم التحليل المالي أكانت صورته على منهج المقارنة، لذا تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة ويمكن التمييز بين نوعين من أساليب التحليل المالي للبيانات المالية المنشورة من خلال تحليل التغيير و الاتجاه وتحليل النسب المالية².

2 - 1 - التحليل الرأسي :

يعني التحليل الرأسي دراسة عناصر ميزانية واحدة وذلك من خلال إظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها، أي بمعنى تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية وهذا يعني

أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساوي لـ 100 % في كلا الطرفين، أي إيجاد نسبة كل عنصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية، أو إلى مجموع المجموعة التي ينتمي إليها يعود إلى غاية التحليل فيما إذا كانت موجهة لمعرفة الوزن النسبي لكل عنصر إلى المجموعة التي

¹ - عدنان تابة النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة ،سنة 2017 ، ص 75 .

² - معتصم أمين محمود الحلو،مدى إستخدام النسب المالية في إتخاذ القرارات التمويلية، دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية الفلسطينية ، ماجستير في المحاسبة و التمويل ، جامعة غزة ، سنة 2016 ، ص 50 .

ينتمي إليها أم الإثنين معا، ويتميز التحليل الرأسي بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلا ساكنا، ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة

2 - 2 - التحليل الأفقي: التحليل الأفقي يعني دراسة التغيرات التي تحدث في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية، ولذلك يدعى بالتحليل المتحرك وهو أفضل من التحليل الرأسي لأنه أكثر دقة والفائدة الرئيسية له تتركز في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية، ولذلك يسمى هذا التحليل أيضا بتحليل الاتجاه.

2 - 3 - تحليل النسب المالية: يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء الشركة في مجالات الربحية، والسيولة والكفاءة، في إدارة الأصول والخصوم، وقد اكتسبت النسب المالية أهمية متزايدة بعد أن أصبحت من المؤشرات الهامة التي يستخدمها المحللون الماليون في مجال التنبؤ بحالات الفشل المالي للمؤسسات.

المطلب الثالث: ماهية النسب المالية:

1 - تعريف النسب المالية:

هي عبارة عن العلاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية مرتبة و منظمة لتكون دالة لتقييم أداء نشاط معين عند نقطة زمنية معينة، حيث تقدم النسب المالية معلومات عن الشركة تفيد في تقييم سلوكيات الإدارة و مهاراتها و مراكز الربحية، كما تساهم في تحسين قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية، بمعنى تعظيم محتوى المعلومات للتقارير المالية، حيث تستخدم النسب المالية كأداة للتخطيط¹.

¹ - عدنان تابة النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سبق ذكره ، ص 77-79 .

2 - دور النسب المالية وإستخدامها في إتخاذ القرار :

تعد النسب المالية من الأدوات التقليدية الكمية في التحليل المالي و يعود تاريخ إستخدامها لتقييم الأداء المالي للشركة إلى منتصف القرن التاسع عشر، المحلل المالي من خلال هذه النسب يدرس العلاقات المختلفة بين الكشوف المالية الغرض من هذه العلاقات هو فتح نافذة على نتائج الشركة و ظروفها المالية¹.

3 - أنواع النسب المالية:

تصنف النسب المالية إلى أربع مجموعات:

3-1. نسب السيولة : يمكن قياس سيولة المنشأة من خلال مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها و تنقسم إلى :

3-1-1- نسبة التداول :

وهي من أكثر النسب المالية شيوعاً لقياس سيولة المنشأة وهي تقيس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{إجمالي الموجودات المتداولة}}{\text{إجمالي المطلوبات المتداولة}}$$

ومقياسها هو (مرة) أي عدد مرات تغطية المطلوبات مع هامش الأمان وإذا كانت نسبة التداول = 2 مرة فإنها توصف بأنها مقبولة و ممكن إن تتغير هذه القيمة حسب نوع الصناعة التي تعمل فيها الشركة².

3-1-2 نسبة السيولة السريعة :

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحول إلى نقدية لقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة ، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{\text{مجموع المطلوبات المتداولة}}$$

¹ - صخري جمال عبد الناصر، مذكرة شهادة ماستر التحليل المالي كأداة لأتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية ، جامعة ورقلة، سنة 2013/2014 ، ص 26 .

² - سمير عباس أحمد ، عبد علي حنظل ، إستخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء ، مجلة كلية بغداد الأقتصادية ، العدد 32 سنة 2012 ، ص 253-254 .

وسبب استبعاد المخزون عند احتساب السيولة السريعة يأتي من عاملين :

*هناك عدة أصناف من المخزون لا يمكن بيعها بسهولة

*المخزون عادة ما يتم بيعه بالآجل

و تتراوح نسبة السيولة السريعة بين (30 % إلى 50 %) إذا كانت هذه النسبة تساوي الواحد أو أكبر فإن المخزون غير ممول عن طريق الديون القصيرة¹.

3-1-3 نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر أكثر النسب صرامة لتقييم أداء المؤسسات من ناحية السيولة ، حيث تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تصرفها فقط ، دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة و تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الديون القصيرة الأجل}}$$

إن إرتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح هذا يعني أحد الاحتمالات التالية :

. تراجع النشاط للمؤسسة

. نقص تحديد الاستثمارات

. فائض في النقديات غير المستغلة و عرضة للتدهور في القيمة

وتتراوح نسبة السيولة الجاهزة بين (20% إلى 30%)².

¹ - سمير عباس أحمد ، عبد علي حنظل ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

² - صخري جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص 19 .

3-2. نسب النشاط :

تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة في إدارة أصولها و تقيس مدى كفاءتها في إستخدام الموارد المتاحة ، و تحقيق أكبر ربح ممكن و تنقسم الى :

3-2-1 معدل دوران مجموع الأصول :

و هو يتعلق بتحديد عدد المرات التي تشير إلى مدى إستغلال كل ممتلكاتها في سبيل تحقيق المبيعات خلال فترة المالية و تحسب كمايلي :

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول}$$

و كلما إرتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على إمكانية الوحدة الاقتصادية في إستغلال موجوداتها بصورة أكثر فاعلية في تحقيق أكبر قدر من المبيعات

3-2-2 معدل دوران الأصول المتداولة :

تحسب بالعلاقة التالية

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الأصول المتداولة} = \text{XXX (مرة)}$$

و كلما إرتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على مدى قدرة المؤسسة على إستغلال موجوداتها المتداولة في تحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات خلال السنة المالية

3-2-3 معدل دوران الأصول الثابتة :

تتعلق الأصول الثابتة بكافة الممتلكات التي تستخدم لأكثر من فترة مالية في تسهيل و تسيير النشاط الجاري الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية و المتعلق أساسا بعمليات بيع البضاعة (المبيعات) و تحسب كمايلي¹:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{صافي المبيعات} / \text{متوسط رصيد أصول الثابتة} = \text{XXX (مرة)}$$

¹ - قاسم محسن الحبيطي ، زياد هاشم يحي، تحليل و مناقشة القوائم المالية ، ص 105-106.

3-2-4 فترة التحصيل :

و هي الفترة المستمدة من تاريخ البيع بالآجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات ، وهي تعبر عن سيولة الحسابات المدينة ، أي سرعة تحويلها إلى سيولة جاهزة و تحسب كمايلي :

$$\text{فترة التحصيل} = 360 \times \text{متوسط الحسابات المدينة} / \text{صافي المبيعات} = \text{XXX يوم}$$

3-2-5 فترة الدفع :

وهي الفترة الممتدة من تاريخ الشراء بالآجل الى تاريخ تسديد تلك الحسابات و تحسب بالعلاقة التالية¹ :

$$\text{فترة الدفع} = \text{متوسط الموردون} \times 360 / \text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{XXX يوم}$$

يمكن للمؤسسة المقارنة بين فترة التحصيل و فترة الدفع فإذا كانت مدة التحصيل أكبر من مدة الدفع فإن هناك جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال دورة الإستغلال ، أما إذا كانت فترة الدفع أكبر من فترة التحصيل فإن ذلك يعني أن جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الإستغلال .

3-2-6 فترة دوران المخزون :

وهي عبارة عن عدد الأيام التي يتم فيها تصريف المخزون من خلال عمليات البيع التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة و يحسب كمايلي :

$$\text{فترة دوران المخزون} = \text{متوسط المخزون} \times 360 / \text{تكلفة البضاعة المباعة} = \text{XXX يوم}$$

وكلما كانت الفترة منخفضة كلما أعطى مؤشر سليما في سرعة تحويل المخزون إلى مبيعات²

العلاقة بين فترة التحصيل و فترة دوران المخزون :

يسمى الجمع بين فترة دوران المخزون و فترة التحصيل بدورة التشغيل وتعطى بالعلاقة التالية :

$$\text{دورة التشغيل} = \text{فترة دوران المخزون} + \text{فترة التحصيل}$$

¹ - صخري جمال عبد الناصر، مرجع سبق ذكره ، ص 21-22 .

² - قاسم محسن الحبيطي ،زياد هاشم يحي، مرجع سبق ذكره ، ص 106 .

كما تعطى فترة تحول النقدية بالعلاقة التالية :

$$\text{فترة تحول النقدية} = \text{دورة التشغيل} - \text{فترة الدفع}$$

3-3. نسب التمويل :

تعتبر نسب التمويل أو الرافعة المالية أداة لتحديد احتمالية الشركة على قدرة أو عدم قدرتها على تسديد ديونها لاسيما في الأجل الطويل ، حيث قياس هذه النسبة له أهمية خاصة في جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر.

إذ أن التمويل بالأقراض له أهمية كبيرة في هيكل التمويل ، كون فائدة الديون تحقق ميزة ضريبية للشركة ، إلا أنها تسبب تضارب المصالح بين الدائنين و الملاك ، كون الدائنون يرغبون في إستثمارات أقل مخاطرة لضمان حقوقهم ، قياسا بتفضيلات المستثمرين في أسهم الشركة الذين يتطلعون إلى مشاريع مربحة و من أهم مقاييس هذه المجموعة ، نسبة المديونية ، نسبة التغطية .

3-3-1 نسبة التمويل الخارجي (نسبة المديونية):

$$\text{نسبة المديونية} = \text{مجموع الديون} / \text{مجموع الأصول}$$

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير ، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على إنخفاض هذه النسبة إنخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون و الملاك ، أما إذا إرتفعت هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها :

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية
- صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم قدرة على التسديد مما يعرض المؤسسة إلى احتمالية العسر المالي
- صعوبة مرتبطة بزيادة المخاطر التي تتعرض لها الملاك

3-3-2 نسبة التمويل الدائم :

تشير هذه النسبة إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح فإن رأس المال العامل يكون سالبا، و هذا يعني أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض قصيرة الأجل، أما إذا كان أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممول بالأموال الدائمة و تحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-3-3 نسبة التمويل الخاص:

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد ، كلما دل على أن المؤسسة إستطاعت أن تمول جميع إستثماراتها الثابتة بأموالها الخاصة ، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

3-4 . نسب الربحية :

وهي تلك النسب التي يمكن من خلالها الحكم على مقدرة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح من خلال قيامها بنشاطاتها المختلفة ،

ويهتم المستثمرون و المساهمون بهذه النوع من النسب المالية حيث أن هدفهم الأساسي يتركز في معرفة مدى إمكانية المؤسسة على تحقق أقصى الأرباح الممكنة، ومن الواضح أن أي وحدة إقتصادية تكون لها القدرة على تحقيق الأرباح فإن قيمتها السوقية سوف ترتفع من خلال زيادة الطلب على أسهمها¹.

3-4-1 نسبة الربح إلى المبيعات :

تقيس هذه المجموعة من النسب مدى نجاح المنشأة في الرقابة على عناصر التكاليف، بهدف توليد أكبر قدر من الأرباح من المبيعات و تتضمن هذه المجموعة عدة من النسب من أهمها:

¹ - قاسم محسن الحبيطي، زياد هاشم يحي، مرجع سبق ذكره ، ص 109 .

3-4-1-1 هامش مجمل الربح:

يعتبر هذا المؤشر على مدى كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر التي تتكون منها تكلفة المبيعات المباعة ، كما يعتبر المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تنخفضه حصيلة المبيعات قبل أن يتحول مجمل الربح إلى قيمة سالبة و يحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{مجمل الربح} / \text{المبيعات}$$

$$\text{هامش مجمل الربح} = \text{المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة} / \text{المبيعات}$$

و يقارن هذا المؤشر بمؤشر الصناعة التي تنتمي إليها المنشأة

3-4-1-2 هامش ربح العمليات :

تعتبر هذه النسبة أكثر شمولاً من النسبة السابقة ، إذ أنها لا تقيس فقط مدى الكفاءة في التعامل مع العناصر التي تكون تكلفة المبيعات ، بل تمتد لتشمل قياس الكفاءة في التعامل مع جميع عناصر التكاليف التي ترتبط بالعمليات ، و تحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش ربح العمليات} = \text{صافي ربح العمليات} / \text{المبيعات}$$

$$\text{هامش ربح العمليات} = \text{المبيعات} - \text{تكلفة البضاعة} - \text{التكاليف الأخرى} / \text{المبيعات}$$

3-4-1-3 هامش صافي الربح :

هذا المؤشر يعبر على مدى كفاءة الإدارة في الحصول على قروض بأسعار فائدة منخفضة وكذلك يعبر عن كفاءة الإدارة في إدارة محفظة الأوراق المالية لأنها تساوي نسبة صافي ربح العمليات مضافا إليها أربا الأوراق المالية و مطروحا منه فوائد الديون و هذا كله بعد الضريبة¹

$$\text{هامش صافي الربح} = \text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{المبيعات}$$

2-4-3 نسب الربحية إلى الأموال المستثمرة :

تعبر هذه النسبة مدى قدرة إدارة على توليد الأرباح من الأموال المستثمرة ومن أهم نسب هذه المجموعة مايلي :

1-2-4-3 القوة الإيرادية :

وهي إحدى النسب المالية التي يمكن من خلالها الحكم على قدرة الوحدة الاقتصادية على تحقيق الأرباح نتيجة استثمار موجوداتها في ممارسة نشاطها الجاري من خلال المبيعات ولذلك يطلق عليها بعض الأحيان القابلية الإيرادية أو القدرة الربحية وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{صافي المبيعات} / \text{إجمالي الموجودات}$$

$$\text{القوة الإيرادية} = \text{هامش الربح الصافي} \times \text{معدل دوران الموجودات}$$

حيث أن: هامش الربح الصافي = صافي الربح / صافي المبيعات

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات (الأصول)}$$

ومن الواضح أنه كلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما دل ذلك على مدى قدرة الوحدة الاقتصادية على توليد الأرباح، وهو ما يعد لصالح المؤسسة والمستثمرين، أما إذا كانت منخفضة فيمكن للمؤسسة تحسين هذه النسبة من خلال:

¹ - منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية ، سنة 2007 ، ص 96 - 99 .

- العمل على زيادة هامش الربح الصافي
- العمل على زيادة في معدل دوران الموجودات

3-2-4-2 معدل العائد على حقوق الملكية:

تمثل حقوق الملكية ما يمتلكه المساهمون من أسهم مضافا إلى الأرباح غير الموزعة و الاحتياطات مطروحا منها الخسائر إن وجدت و يقيس هذا المعدل مدى قدرة الوحدة الإقتصادية على تحقيق الأرباح نتيجة إستغلال الأموال الخاصة دون اللجوء إلى القروض وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \text{صافي الربح} / \text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}$$

3-2-4-3 معدل العائد على الموجودات:

ومن خلال هذا المعدل معرفة مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح نتيجة إستثمار أموالها المتاحة خلال الفترة الحالية ، وكلما كان هذا المعدل مرتفع دل على كفاءة الوحدة الإقتصادية وهو ما يسعى إلى تحقيقه المستثمرون حيث أنه يساهم في زيادة القيمة السوقية للمؤسسة أي زيادة أسعار أسهم هذه المنشأة ويجب بالعلاقة التالية :

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = \text{صافي الربح} / \text{إجمالي الموجودات}$$

ملخص الفصل الأول :

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى أهم محاور التحليل المالي وقدمنا مفهوم عام له دوره في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم أساليبه التي بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية ، وبيننا أهدافه وبعض الجهات المهتمة به بالإضافة إلى سعي المؤسسة الاقتصادية لبلوغ أهدافها و غاياتها ، كذلك تعرف إلى النسب المالية و أنواعها ، و دورها في إتخاذ القرارات ، كما تطرقنا أيضا في ميدان الدراسة بالتعريف بالمؤسسة من خلال لمحة تاريخية و جغرافية و هيكلها التنظيمي .

وكل هذا من أجل القيام بعملية التحليل والدراسة للوصول إلى الوضعية المالية للمؤسسة والتي سوف نتطرق إليها في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

الدراسة الميدانية (معالجة المشكل

المطروح)

المبحث الأول: طرق وأدوات الدراسة

المطلب الأول: الطريقة التي أتمدت عليها الدراسة

المنهج المتبع في الدراسة هو الأسلوب الوصفي و الأسلوب التحليلي حيث في الجانب النظري تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لدراسة و وصف مختلف البيانات المتعلقة بالموضوع، أما في الجانب التطبيقي اعتمدنا على الأسلوب التحليلي من خلال الحساب النسب المالية و التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة و كذا تحليل لميزانيتها .

المطلب الثاني : الأدوات التي استعانت بها الدراسة

. الوثائق:

- جدول حسابات النتائج

- ميزانية الأصول و الخصوم

. المقابلة الشخصية :

المحاسب الداخلي (مصلحة المالية و المحاسبة):

وهو محاسب مكلف بالأجور و جمع الفواتير و الوصول الخاصة بالطلبات ، و تسديد الموردون و القبض من العملاء كما يقوم بتسجيل الدخول و الخروج من المخازن .

المحاسب الخارجي (محافظ الحسابات بن خليفة جلول):

يقوم بالإجراءات اللازمة مع إدارة الضرائب ، و إعداد القوائم المالية الميزانية و قائمة الدخل جداول حسابات النتائج ، فتعد من طرف المحاسب الخارجي بالتنسيق مع المحاسب الداخلي .

المبحث الثاني: دراسة تصورية للحل المقترح وفقا للطريقة والأدوات معالجة المشكل المطروح

الجدول رقم: 01 : ملخص الميزانيات للسنوات 2018/2017/2016

2018	2017	2016	البيان
194475111.69	211872971.64	238399262.10	أصول ثابتة
1070695628.8	940110961.10	931253032.75	أصول متداولة
915901127.47	917137282.36	909052799.63	المخزونات
775388.00	2344840.96	575872.00	الزبائن
281701215.00	15568447.33	470380.53	خزينة الأصول
500000000.00	500000000.00	500000000.00	الأموال الخاصة
2666646973.11	249896545.15	2434194479	الإحتياطات
23019519.96	20087262.96	21421868.86	النتيجة
475504247.48	382000124.63	404748481.20	الخصوم الجارية
158108030.68	136920387.92	154991343.31	الموردون
314542017.27	241337325.19	113581875.21	خزينة الخصوم

المصدر: من إعداد الطلبة

أولا . حساب نسب السيولة:

الجدول رقم: 02 : حساب نسب السيولة

2018	2017	2016	العلاقة	السنوات النسب
2.37	2.46	2.3	الأصول المتداولة / الديون قصيرة الأجل	نسبة التداول
0.32	0.06	0.054	الأصول المتداولة - المخزونات / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة السريعة
0.059	0.04	0.0011	الديون الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر: من إعداد الطلبة

التحليل:

تحليل نسبة التداول:

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التداول تجاوزت 2 مرة خلال السنوات الثلاث، هذا يعني وجود فائض في الأصول المتداولة بعد تغطية كل الديون القصيرة الأجل، و هذه النسبة تعتبر جيدة بالنسبة للمقرضين و الموردين .

لكن بالنسبة لأصحاب الشركة فتعتبر هذه النسبة أن هناك سيولة غير مستغلة لهذا على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين و كذلك سياسة الديون الأخرى التي تعتبر خارج دورة الاستغلال

تحليل نسبة السيولة السريعة:

هذه النسبة يتم إبعاد المخزون لأنه ليس من السهل تحويله إلى سيولة بسرعة، و يتراوح هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة بـ 5.4 % 32 % .

خلال سنة 2016 و 2017 تعتبر هذه النسبة صغيرة جدا و هذا بسبب سياسة التخزين حيث يأخذ المخزون نسبة 97.6 % من إجمالي الأصول المتداولة خلال سنة 2016 و نسبة 97.5 % سنة 2017 و تعتبر هذه النسب كبيرة جدا .

أما خلال سنة 2018 فكانت نسبة السيولة السريعة 32 % فتعتبر نسبة جيدة و هذا ناتج عن زيادة قيمة الأصول المتداولة و هذا ناتج عن إنخفاض قيمة الزبائن أي زيادة قيمة النقدية و كذلك إنخفاض في قيمة المخزون ، و كذلك زيادة الديون الأخرى الناتجة عن إستثمارات جديدة قصيرة الأجل و هذا خارج دورة الاستغلال .

تحليل نسبة السيولة الجاهزة :

تعتبر القيم النموذجية لهذه النسبة بين (20% و 50%) أما في مؤسسة روائح الورود فتتراوح هذه النسبة خلال السنوات الثلاثة محل الدراسة بـ 0.11% خلال سنة 2016 و 4% في سنة 2017 و 5.9% لسنة 2018 و تعد هذه النسبة منخفضة جدا ، و إنخفاض هذه النسبة لا يعني سوء وضع السيولة لدى المؤسسة لكن تضع المؤسسة في وضع حرج في الحالات الاستثنائية مثلا مشاكل في دورة التشغيل كتوقف العملاء عن التسديد أو كساد المنتج .

ثانيا . حساب نسب النشاط :

تكمن أهمية حساب هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في إستغلال مواردها و إدارة موجوداتها .

الجدول رقم : 03 - حساب نسب النشاط

السنوات النسب	العلاقة	2016	2017	2018
معدل دوران إجمالي الأصول	رقم الأعمال / مجموع الأصول	0.41	0.43	0.41
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	2.04	2.36	2.7
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0.52	0.53	0.49
معدل دوران المدينين	رقم الأعمال / متوسط المدينين	637.54 مرة	343 مرة	337 مرة
معدل دوران الموردون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط الموردون	2.62 مرة	2.55 مرة	2.25 مرة
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	0.39 مرة	0.4 مرة	0.36 مرة
متوسط فترة التحصيل	360 / معدل دوران المدينين	0.5 يوم	1.04 يوم	1.06 يوم
متوسط فترة الدفع	360 / معدل دوران الموردون	137 يوم	141 يوم	160 يوم
متوسط فترة التخزين	360 / معدل دوران المخزون	923 يوم	900 يوم	1000 يوم

المصدر : من إعداد الطلبة

التحليل :

معدل دوران إجمالي الأصول :

يقدر معدل دوران إجمالي الأصول خلال السنوات 2016، 2017، 2018 بـ 0.41، 0.43، 0.41 ، وهذا يعني مثلا سنة 2016 يقدر بـ 0.41 أي كل 01 دينار مستثمر في المؤسسة يولد 0.41 دينار ، وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها و أن المؤسسة تعمل بمستوى لباس به من طاقتها الإنتاجية ، لكن يمكنها أن تزيد من حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال ، و خلال السنوات الثلاثة بقي أداء المؤسسة في نفس المستوى .

معدل دوران الأصول الثابتة :

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الثابتة أو الرأسمالية على خلق المبيعات فالنسبة لسنة 2016 يقدر هذا المعدل (2.04) و هذا يعني أن كل دينار مستثمر يولد 2.04 دينار خلال الدورة من المبيعات و هذا يدل على كفاءة المؤسسة في إستغلال أصولها الثابتة و إرتفع خلال سنة 2017 بـ 0.32 و خلال سنة 2018 بمقدار 0.34 .

معدل دوران الأصول المتداولة :

يتراوح هذا المعدل خلال السنوات المدروسة بـ 0.52 ، 0.53 ، 0.49 ، يعد هذا المعدل منخفض وهذا راجع إلى سوء تسيير المخزون

تحليل فترة التحصيل و فترة الدفع و فترة التخزين :

فترة التحصيل تقدر بـ 0.5 يوم ، 1.04 يوم ، 1.06 يوم نلاحظ أن هذه الفترة جيدة بالنسبة و نستطيع أن نقول أن المؤسسة تتعامل بالبيع النقدي تقريبا أي نسبة المبيعات الآجلة خلال السنوات المدروسة صغيرة جدا و التي تقدر بـ 0.11 % خلال سنة 2016 أي المبيعات النقدية تقدر بـ 99.99 % وكذلك بالنسبة للسنتين 2017 و 2018 .

أما فترة الدفع فهي أيضا جيدة حيث تقدر بـ 137 يوم خلال سنة 2016 و 141 يوم في سنة 2017 و 160 يوم في سنة 2018

فترة التخزين قدرت خلال السنوات 2016 و 2017 و 2018 بـ 923 يوم ، 900 يوم ، 1000 يوم وهي فترة كبيرة جدا وهذه السياسة غير جيدة بالنسبة للمؤسسة مما يدل على أن هناك نقدية كبيرة معطلة و غير مستعملة

لهذا ننصح المؤسسة بإعادة النظر في السياسة المنتهجة في التخزين فهناك نقدية معطلة .

ثالثا حساب نسب التمويل:

الجدول رقم: 04 حساب نسب التمويل

البيان	2016	2017	2018
نسبة المديونية = مجموع الديون / مجموع الأصول	0.34	0.33	0.37
نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	3.20	3.63	4.06
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	3.20	3.63	4.06

المصدر : من إعداد الطلبة

التحليل :

نسبة المديونية :

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أصولها وتقدر هذه النسبة في سنة 2016 بـ : 34٪ وفي سنة 2017 بـ : 33٪ وفي سنة 2018 بـ : 37٪ ، وهذا يعني أن النسبة 66٪ من الموجودات لسنة 2016 مولت عن طريق رأس المال الخاص ، وسنة 2017 بنسبة 67٪ من أموالها الخاصة ، 63٪ في سنة 2018 .

نسبة التمويل الدائم :

نسبة التمويل الدائم = نسبة التمويل الخاص لأنه لا توجد قروض طويلة الأجل وهذا يعني أن المؤسسة مولت جميع إستثماراتها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وحقت فائض إستطاعت أن تمول به الاستثمارات قصيرة الأجل وتستطيع المؤسسة الحصول على قروض طويلة الأجل بسهولة

رابعاً نسب المردودية (الربحية):

الجدول رقم: 05 - حساب صافي الربح بعد الضريبة

2018	2017	2016	البيان
23019519.96	20087262.96	21421868.86	صافي الربح قبل الضريبة
4373708.79	3816579.96	4070155.08	ضريبة 19% IBS أرباح الشركات
2796871.67	2440602.45	1735171.37	ضريبة 10%-15% IRG
15848939.49	1380080.55	15616542.4	صافي الربح بعد الضريبة

المصدر: من إعداد الطلبة

ملاحظة:

معدل الضريبة على الدخل لسنة 2016 هو 10% أما لسنتي 2017 و 2018 هو 15%

نسب الربح إلى المبيعات:

الجدول رقم: 06 نسب الربح إلى المبيعات

2018	2017	2016	البيان
0.367	0.255	0.253	هامش مجمل الربح = مجمل الربح / المبيعات
0.333	0.217	0.224	هامش ربح العمليات = صافي ربح العمليات / المبيعات
0.030	0.027	0.032	هامش صافي الربح = صافي الربح بعد الضريبة / المبيعات

المصدر: من إعداد الطلبة

التحليل:

نسب المبيعات: يتضح من خلال هامش مجمل الربح المحسوب في الجدول أن هناك ثبات في سنتي 2016 / 2017 بمعدل

25.3% و 25.5% هذا يعني أن كل دينار من المبيعات يعطي ربح يقدر بـ 0.253 دج

و إرتفعت النسبة إلى 36.7% سنة 2018 هذا دليل على كفاءة المسير في إلدارة المؤسسة رقم الأعمال و التكاليف الكلية

للمؤسسة

هامش صافي الربح يتراوح المعدل من 2.7% إلى 3.2% وهذا يعني ضرائب المطبقة في 2016 بمعدل 10% أما النسبة

2017/2018 فإن الضرائب على الدخل إرتفعت إلى 15%.

نسب الربح إلى الأموال المستثمرة:

الجدول رقم: 07 - نسب الربح إلى الأموال المستثمرة

2018	2017	2016	البيان
0.416	0.434	0.416	القوة الأيرادية = صافي المبيعات / إجمالي الموجودات
0.020	0.017	0.016	معدل العائد على الحقوق = صافي الربح / حقوق الملكية
0.012	0.012	0.013	معدل العائد على الموجودات = صافي الربح / إجمالي الموجودات

المصدر : من إعداد الطلبة

التحليل :

من خلال الجدول نرى إنخفاض في معدل العائد على حقوق الملكية و تسمى أيضا بالمردودية المالية وهذا بسبب إنخفاض النتيجة الصافية مقارنة بإرتفاع الأموال الخاصة و عموما نقول أن المردودية المالية للمؤسسة ضعيفة جدا هذا راجع إلى عدم كفاءة المؤسسة في إستغلال أموالها الخاصة .

و نلاحظ إنخفاض معدل العائد على الموجودات حيث أنها لم تتجاوز 1.3% أي كل واحد دينار تستثمره يولد 0.013 دينار من النتيجة الصافية وهذا راجع إلى إرتفاع الكبير لمجموع أصول و هذا ناتج عن قيمة المخزون الكبير جدا و غير المستغل .

من خلال النتائج المحسوبة في الجدول أن إسهام إجمالي الموجودات لسنة 2016 يقدر ب 41.6% من المبيعات و إرتفعت هذه النسبة لسنة 2017 إلى 43.4% ، ونلاحظ سنة 2018 تراجع نسبة إلى 41.6% و هذا يعني أن المؤسسة تستطيع أن تزيد في مبيعاتها دون زيادة في إجمالي موجوداتها .

ملخص الفصل الثاني:

لقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة روائح الورود فبدأنا بتقديم الطرق و أدوات الدراسة ، حيث أعتمدت عل أسلوب الوصفي و التحليلي بالإضافة إلى عرض أهم الأدوات التي استعانت بها الدراسة من الوثائق كجدول حسابات النتائج و الميزانية قائمة المركز المالي كما تطرقنا كذلك إلى لمصلحة المحاسبة و المالية ثم عرضنا الميزانيات المالية لثلاثة سنوات 2016 و 2017 و 2018 ومن خلال قيامنا بتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي يمكن القول أن المؤسسة قد تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة و ذلك من خلال تحقيقها للخزينة الصافية موجبة ، وهذا ما تم تأكيده من خلال تحليل جدول التمويل للمؤسسة لكن رغم هذا إلا أن المؤسسة تبقى تعاني من بعض الاختلالات التي تم التواصل إليها من خلال دراستنا هذه المتمثلة أساسا في :

وجود نقدية معطلة و المتمثلة في الحجم الكبير للمخزون غير المستغل و الدال عل ذلك فترة دوران المخزون حيث وصلت لأكثر من دورة محاسبية لهذا يجب على المؤسسة إعادة النظر في سياسة التخزين الذي تصل نسبته إلى أكثر من 90% من الأصول المتداولة و تصل فترة دورته إلى أكثر من سنتين .

قدرة المؤسسة على تغطية الديون قصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع أصولها .

وكذلك استقلاليتها المالية هذا ناتج على عدم التعامل المؤسسة بالقروض طويلة الأجل .

كما أنها جل مبيعاتها كانت بتسديدات فورية ، و كذلك لها إرتياحية تامة في التعامل مع الموردين حيث لها فترة دفع معتبرة .

كما يمكن للمؤسسة زيادة حجم مبيعاتها دون الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل ، كما إعتمدت على تمويل إستثماراتها طويلة الأجل بأموالها الخاصة مع وجود فائض كبير أستغل في تمويل الأصول المتداولة وهذا ما أنتج مخزون كبير غير مستغل.

لهذا ننصح المؤسسة بإعادة النظر في التسيير المالي للمؤسسة لأنه يوجد موارد مالية غير مستغلة على أحسن وجه ومن بين هذه النصائح مايلي :

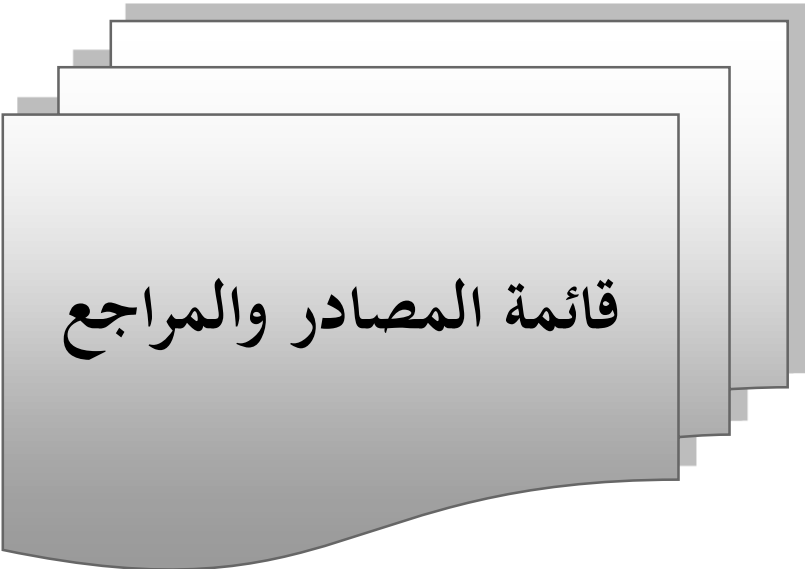
. النظر في رأس المال الخاص بإنقاصه و إستغلاله في مشاريع أخرى أو التوسع في إستثماراتها الحالية.

. عدم الاعتماد الكلي على المال الخاص في التمويل بل اللجوء الى القروض طويلة الأجل و هذا للتخفيض من الضرائب (الوفورات الضريبية) .

. إعادة النظر في سياسة التخزين .

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا لموضوع ، دور إستخدام النسب التحليل المالي في اتخاذ القرارات الإدارية ، فقد تعرفنا على التحليل المالي ، و الذي يعتبر أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة ، و لهذا قمنا بالتركيز في دراستنا ، على الميزانية و تطبيق عليها أدوات التحليل و المتمثلة في النسب المالية ، التي لها أهمية كبيرة في إظهار المشاكل ، التي قد تواجه المؤسسات من خلال وضعيتها المستنتجة من التحليل المالي، بحيث يساعد على معرفة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة و هل لها توازن مالي، تدرس حالة نشاطها ومدى تحقيقها لربح ، و مدى قدرتها على تسديد التزاماتها ، أما التوازنات المالية فهي تعبر على هامش الأمان الذي يسمح بمواجهة مشاكل عديدة ، و إن كانت قادرة على تمويل أصولها ، لذا لا تتخذ القرارات إلا بعد إظهار نتائج النسب المالية ، ليستطيع متخذي القرارات اتخاذ القرار الذي يفترض أن يكون مشبع بالكفاءة و الفعالية حتى يتسنى للمؤسسة بالبقاء و الاستمرار، من خلال الوضعية المالية المبينة لها لتحديد القرار بدقة عالية ، و الذي يناسب قدرة المؤسسة ، أما إذا كانت المؤسسة في حالة العجز فتلجأ إلى قرار التمويل ، و هذا ما يبين الأهمية الكبيرة للتحليل النسب المالية في المؤسسات حيث يعتبر الركيزة المساعدة في تحقيق التسيير و نمو المؤسسة و وسيلة لحمايتها من المخاطر المفاجئة و الغير المتوقع حدوثها .



قائمة المصادر والمراجع

❖ أولا الكتب:

- 1 - عدنان تابة النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل و التخطيط المالي إتجاهات معاصرة ،سنة 2017.
- 2 - قاسم محسن الحبيطي ، زياد هاشم يحيى، تحليل و مناقشة القوائم المالية.
- 3 - منير إبراهيم هندي ، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الإسكندرية ، سنة 2007 .

❖ ثانيا المذكرة:

- 1 - كياس علي ، دور التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، دراسة حالة مؤسسة ميناء مستغانم ، ماستر تدقيق محاسبي و مراقبة تسيير، جامعة مستغانم ، سنة 2016/2015 .
- 2 - اليمين سعادة ،إستخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية و ترشيد قراراتها ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس و المراقبة العلهمة – سطيف، ماجستير إدارة أعمال ، جامعة باتنة ، سنة 2009/2008 .
- 3 - صخري جمال عبد الناصر، مذكرة شهادة ماستر التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة البترولية ،جامعة ورقلة ، سنة 2014/2013 .

❖ ثالثا المجلات:

- 1 - سمير عباس أحمد ، عبد علي حنظل ،إستخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الأداء ، مجلة كلية بغداد الاقتصادية ، العدد 32 سنة 2012 .

ميزانية الأصول

31/12/2016

السنة المقفلة في

شركة الورود للروائح

صناعة الروائح

2015	2 016.00	الأصول		
صافي	صافي	الامتلاكات أو الموزونات	خام	ملحقة
				أصول غير جارية
				إيجابي أو سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء
				تثبيطات معنوية
				تثبيطات عينية
				أراضي
118 001 245.64	111 900 059.52	142 177 985.13	254 078 044.65	مباني
126 990 801.84	125 349 202.58	62 016 328.56	187 365 531.14	تثبيطات عينية أخرى
				تثبيطات ممنوح امتيازها
				تثبيطات جاري انجازها
				تثبيطات مالية
				سندات موضوعة موضع للمعادلة
830 000.00	830 000.00		830 000.00	مساهمات أخرى و حسابات دائنة مرتبطة
				سندات أخرى مثبة
320 000.00	320 000.00		320 000.00	قروض و أصول مالية أخرى غير جارية
				ضرائب مؤجلة عن الأصول
246 142 047.48	238 399 262.10	204 194 313.69	442 593 575.79	مجموع الأصل غير الجاري
				أصول جارية
957 448 669.34	909 052 799.63		909 052 799.63	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
				حسابات دائنة و استخدامات مماثلة
950 888.00	575 872.00		575 872.00	زبائن
182 040.00	17 160 623.59		17 160 623.59	الديون الأخرى
3 750 000.00	3 993 357.00		3 993 357.00	الضرائب و ما شابهها
				حسابات دائنة أخرى و استعمالات مماثلة
				الموجودات و ما شابهها
3 214 605.83	470 380.53		470 380.53	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى
				الخزينة
965 546 203.17	931 253 032.75		931 253 032.75	مجموع الأصول الجارية
1211 688 250.65	1169 652 294.85	204 194 313.69	1373 846 608.54	المجموع العام الأصول

الملاحق

الملحق رقم 01: ميزانية الأصول لسنة 2016.

ميزانية الأصول

31/12/2016

السنة المقفلة في

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

الأصول	ملاحظة	خام	الامتلاكات أو المؤنات	صافي	2 016.00	2015	صافي
أصول غير جارية							
إيجابي أو سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء							
تثبيات معنوية							
تثبيات عينية							
أراضي							
مباني							
تثبيات عينية أخرى							
تثبيات ممنوح امتيازها							
تثبيات جاري إنجازها							
تثبيات مالية							
سندات موضوعة موضع للمعادلة							
مساهمات أخرى و حسابات دائنة مرتبطة							
سندات أخرى مثبة							
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية							
ضرائب مؤجلة عن الأصول							
مجموع الأصل غير الجاري							
أصول جارية							
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ							
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة							
زبائن							
الديون الأخرى							
الضرائب و ما شابهها							
حسابات دائنة أخرى و استعمالات مماثلة							
الموجودات وما شابهها							
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى							
الخزينة							
مجموع الأصول الجارية							
المجموع العام الأصول							

ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في 31/12/2016

إدارة المورد للروائح
صناعة الروائح

2015	2016	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500 000 000.00	500 000 000.00		رأس مال تم إصدار
			رأس المال غير مستعان به
225 989 697.22	243 481 944.79		علاوات واحتياطات - إحتياطات مدمجة
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
21 148 890.57	21 421 868.86		نتيجة صافية
			رؤوس أموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد
			(حصة الشركة الممثلة 1)
			(حصة المساهمين بالأقلية 1)
747 138 587.79	764 903 813.65		المجموع
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			(ضرائب مؤجلة و ممونة)
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتوجات محسوبة مسبقا
			المجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
122 278 088.56	154 991 343.31		موردون و حسابات ملحق
1 979 593.79	4 242 749.40		ضرائب
257 081 574.45	131 932 513.28		ديون أخرى
83 210 406.06	113 581 875.21		خزينة الخصوم
464 549 662.86	404 748 481.20		III مجموع الخصوم الجارية
1211 688 250.65	1169 652 294.85		مجموع عام للخصوم

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

حسابات النتائج

الفترة من 01/01/2016 إلى 31/12/2016

2015	2016	ملاحظة	رقم الأعمال
440 916 204.20	486 689 059.92		تغير مخزونات المنتوجات التامة أو قيد التنفيذ
51 636 985.48	4 813 251.46		الانتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
492 553 189.68	491 502 311.38		إنتاج السنة المالية I
354 741 523.75	363 389 053.04		المشتريات المستهلكة
25 524 385.12	13 975 354.84		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
380 265 908.87	377 364 407.88		استهلاك السنة المالية II
112 287 280.81	114 137 903.50		القيمة المضافة للإستغلال III
45 051 686.64	44 521 597.18		أعباء المستخدمين
10 121 101.94	7 368 087.54		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
57 114 492.23	62 248 218.78		لغائض الإجمالي الخام IV
2 094 280.44	757 768.94		المنتجات العملياتية الأخرى
8 901 235.94	7 980 241.28		الأعباء العملياتية الأخرى
21 904 035.39	28 664 133.07		المخصصات للإهلاكات و المؤونات
			الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
28 403 501.34	26 361 613.37		النتيجة العملياتية V
2 005 325.24	1 238 386.95		المنتجات المالية
2 860 624.43	3 868 644.73		الأعباء المالية
(855 299.19)	(2 630 257.78)		النتيجة المالية VI
27 548 202.15	23 731 355.59		(V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب VII
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
496 652 795.36	493 498 467.27		مجموع منتجات الأنشطة العادية
469 104 593.21	469 767 111.68		مجموع أعباء الأنشطة العادية
27 548 202.15	23 731 355.59		النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
36 120.00			(عناصر غير عادية - منتوجات) للتحديد
6 435 431.58	2 309 486.73		(عناصر غير عادية - أعباء) للتحديد
(6 399 311.58)	(2 309 486.73)		النتيجة غير عادية - IX
21 148 890.57	21 421 868.86		النتيجة الصافية للسنة المالية X
			حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة
			نتيجة صافية للمجموع X I
			منها حصة المساهمين بالأقلية
			حصة المجموع

الملحق رقم (02): ميزانية الأصول لسنة 2017

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

ميزانية الأصول
السنة الموقعة في

31/12/2017

الأصول	ملاحظة	خام	الاحتكاكات أو الموزونات	2 017.00 صافي	2016 صافي
أصول غير جارية					
إيجابي أو سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء					
تثبيطات معنوية					
تثبيطات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيطات عينية أخرى					
تثبيطات ممنوح امتيازها					
ثبيطات جاري انجازها					
تثبيطات مالية					
سندات موضوعة موضع للمعادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة مرتبطة					
سندات أخرى مثبة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصول					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستثمارات مماثلة					
زبائن					
الديون الأخرى					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستثمارات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام الأصول					

ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في 31/12/2017

لورود للروائح
سنة الروائح

2016	2017	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500 000 000.00	500 000 000.00		رأس مال تم إصدار
			رأس المال غير مستعان به
243 481 944.79	249 896 545.15		علاوات واحتياطات - إحتياطات مدمجة
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
21 421 868.86	20 087 262.96		نتيجة صافية
			رؤوس اموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد
			(حصة الشركة المجمعة 1)
			(حصة المساهمين بالأقلية 1)
764 903 813.65	769 983 808.11		المجموع
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			(ظرائب (مؤجلة و ممونة
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتوجات محسوبة مسبقا
			المجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
154 991 343.31	136 910 387.92		موردون و حسابات ملحقة
4 242 749.40	716 736.90		ضرائب
131 932 513.28	3 035 674.62		ديون أخرى
113 581 875.21	241 337 325.19		خزينة الخصوم
404 748 481.20	382 000 124.63		III مجموع الخصوم الجارية
1169 652 294.85	1151 983 932.74		مجموع عام للخصوم

ورود للروائح
ة الروائح

حسابات النتائج

الفترة من 01/01/2017 إلى 31/12/2017

2016	2017	ملاحظة
486 689 059.92	501 000 391.01	رقم الأعمال
4 813 251.46	14 454 284.56	تغير مخزونات المنتوجات التامة أو قيد التنفيذ
		الانتاج المثبت
		إعانات الاستغلال
491 502 311.38	515 454 675.57	إنتاج السنة المالية I
363 389 053.04	373 143 256.15	المشتريات المستهلكة
13 975 354.84	18 682 791.72	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
377 364 407.88	391 826 047.87	استهلاك السنة المالية II
114 137 903.50	123 628 627.70	القيمة المضافة للإستغلال III
44 521 597.18	47 536 530.08	أعباء المستخدمين
7 368 087.54	7 183 696.49	الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
62 248 218.78	68 908 401.13	لفاضن الإجمالي الخام IV
757 768.94	2 199 838.37	المنتجات العملياتية الأخرى
7 980 241.28	12 503 298.14	الأعباء العملياتية الأخرى
28 664 133.07	31 045 529.96	المخصصات للإهلاكات و المؤونات
		الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
26 361 613.37	27 559 411.40	النتيجة العملياتية V
1 238 386.95	1 584 047.92	المنتجات المالية
3 868 644.73	9 102 636.36	الأعباء المالية
(2 630 257.78)	(7 518 588.44)	النتيجة المالية VI
23 731 355.59	20 040 822.96	(V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب VII
		الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
		الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
493 498 467.27	519 238 561.86	مجموع منتجات الأنشطة العادية
469 767 111.68	499 197 738.90	مجموع أعباء الأنشطة العادية
23 731 355.59	20 040 822.96	النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
	46 440.00	(عناصر غير عادية - منتوجات (للتحديد
2 309 486.73		(عناصر غير عادية - أعباء (للتحديد
(2 309 486.73)	46 440.00	النتيجة غير عادية - IX
21 421 868.86	20 087 262.96	النتيجة الصافية للسنة المالية X
		حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة
		نتيجة صافية للمجموع المجمع X I
		منها حصة المساهمين بالأقلية
		حصة المجمع

الملحق رقم (03): ميزانية الأصول لسنة 2018

ميزانية الأصول
السنة المقفلة في
31/12/2018

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

الأصول	ملاحظة	خام	الامتلاكات أو الموقوفات	2 018.00 صافي	2017 صافي
أصول غير جارية					
إيجابي أو سلبي (GOOD WILL) فارق الاقتناء					
تثبيات معنوية					
تثبيات عينية					
أراضي					
مباني					
تثبيات عينية أخرى					
تثبيات ممنوح امتيازها					
ثبيات جاري انجازها					
تثبيات مالية					
سندات موضوعة موضع للمعادلة					
مساهمات أخرى و حسابات دائنة مرتبطة					
سندات أخرى مثبة					
قروض و أصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصول					
مجموع الأصل غير الجاري					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
زبائن					
الديون الأخرى					
الضرائب و ما شابهها					
حسابات دائنة أخرى و استثمارات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام الأصول					

ميزانية الخصوم
السنة المالية المقفلة في 31/12/2018

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

2017	2018	ملاحظة	الخصوم
			رؤوس الأموال الخاصة
500 000 000.00	500 000 000.00		رأس مال تم إصدار
			رأس المال غير مستعان به
249 896 545.15	266 646 973.11		علاوات واحتياطات - إحتياطات مدمجة
			فارق إعادة التقييم
			فارق المعادلة
20 087 262.96	23 019 519.96		نتيجة صافية
			رؤوس أموال خاصة أخرى-تحويل من جديد
			(حصة الشركة المجمعة I)
			(حصة المساهمين بالأقلية I)
769 983 808.11	789 666 493.07		I مجموع
			الخصوم غير الجارية
			قروض و ديون مالية
			(ظرائب (مؤجلة و ممونة
			ديون أخرى غير جارية
			مؤونات و منتجات محسوبة مسبقا
			المجموع الخصوم غير الجارية
			الخصوم الجارية
136 910 387.92	158 108 030.68		موردون و حسابات ملحقة
716 736.90	715 157.00		ضرائب
3 035 674.62	2 139 042.53		ديون أخرى
241 337 325.19	314 542 017.27		خزينة الخصوم
382 000 124.63	475 504 247.48		III مجموع الخصوم الجارية
1151 983 932.74	1265 170 740.55		مجموع عام للخصوم

شركة الورود للروائح
صناعة الروائح

حسابات النتائج

الفترة من 01/01/2018 إلى 31/12/2018

2017	2018	ملاحظة	
501 000 391.01	526 774 265.44		رقم الأعمال
14 454 284.56	(49 332 350.06)		تغير مخزونات المنتجات التامة أو قيد التنفيذ
			الانتاج المثبت
			إعانات الاستغلال
515 454 675.57	477 441 915.38		إنتاج السنة المالية I
373 143 256.15	333 147 292.87		المشتريات المستهلكة
18 682 791.72	17 737 800.21		الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
391 826 047.87	350 885 093.08		استهلاك السنة المالية II
123 628 627.70	126 556 822.30		القيمة المضافة للإستغلال III
47 536 530.08	49 254 557.38		أعباء المستخدمين
7 183 696.49	7 417 313.81		الضرائب و الرسوم و المدفوعات المشابهة
68 908 401.13	69 884 951.11		لفاض الإجمالي الخام IV
2 199 838.37	2 768 235.83		المنتجات العملياتية الأخرى
12 503 298.14	14 141 796.63		الأعباء العملياتية الأخرى
31 045 529.96	31 457 870.58		المخصصات للإهلاكات و المؤونات
27 559 411.40	27 053 519.73		الاسترجاعات عن خسائر القيمة و المؤونات
1 584 047.92	2 642 911.16		النتيجة العملياتية V
9 102 636.36	5 507 817.84		المنتجات المالية
(7 518 588.44)	(2 864 906.68)		الأعباء المالية
20 040 822.96	24 188 613.05		النتيجة المالية VI
			(V + VI) لنتيجة العادية قبل الضرائب VII
			الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية
			الضرائب المؤجلة (تغييرات) حول النتائج العادية
519 238 561.86	482 853 062.37		مجموع منتجات الأنشطة العادية
499 197 738.90	458 664 449.32		مجموع أعباء الأنشطة العادية
20 040 822.96	24 188 613.05		النتيجة الصافية للأنشطة العادية - VIII
46 440.00			(عناصر غير عادية - منتوجات) للتحديد
	1 169 093.09		(عناصر غير عادية - أعباء) للتحديد
46 440.00	(1 169 093.09)		النتيجة غير عادية - IX
20 087 262.96	23 019 519.96		النتيجة الصافية للسنة المالية X
			حصة في النتائج الصافية للشركات الموضوعة للمعادلة
			نتيجة صافية للمجموع X I
			منها حصة المساهمين بالأقلية
			حصة المجموع